

Distr.: General
1 December 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى جلسة مجلس الأمن 8900، المعقودة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين". وستُنشر مداخلات مقدمي الإحاطات وأعضاء المجلس، فضلا عن أذربيجان، الأرجنتين، بنغلاديش، غواتيمالا، إندونيسيا، ماليزيا، البرتغال، سلوفاكيا، ألبانيا، الدانمرك، إكوادور، لبنان، المغرب، شيلي، اليابان، مالطة، قطر، كوبا، بيرو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، جمهورية إيران الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، ليختنشتاين، جنوب أفريقيا، هولندا، سويسرا، بوصفها محضرا رسميا لمجلس الأمن (S/PV.8900).

ووفقا للتقاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن الجلسة 8900، قدمت وفود الأردن وأوكرانيا والبرازيل وجورجيا بيانات خطية، أُرُفقت طيه نسخ منها. وستصدر هذه البيانات بوصفها وثيقة لمجلس الأمن وفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وسترد إشارة مرجعية إلى هذه الوثيقة في محضر الجلسة S/PV.8900.

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي راميرس
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تشكر البرازيل الرئاسة المكسيكية على عقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لنا لتعزيز فهمنا للصلة بين الأمن والتنمية، وهو موضوع وجهت البرازيل انتباه مجلس الأمن إليه خلال آخر فترة ولاية لها كعضو منتخب، على النحو المذكور في المذكرة المفاهيمية الواردة في الوثيقة S/2021/883.

لا يمكن إنكار أن أسباب النزاع المسلح تكمن في عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة الجذور، وهي عوامل معقدة ومحددة على حدة. وفي بعض الحالات، تؤدي القضايا الاقتصادية مثل عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والفقر المزمن والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية إلى تفاقم النزاعات المسلحة أيضا.

وقد أدرك مجلس الأمن بالفعل الحاجة إلى النظر في المسائل المتصلة بالتنمية في إطار ممارسته لمسؤولياته فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. وفي البيان الرئاسي S/PRST/2011/4، كرر المجلس تأكيد الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل حيال النزاعات، والذي يجب أن يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل نزاع. ومع ذلك، لا يزال التحدي قائما فيما يتعلق بكيفية إدماج الجوانب الإنمائية في أنشطة المجلس وتبسيط التنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة التي تضطلع بدور بارز في تعزيز التنمية والاستدامة.

ويجب أن يكون دعم البلدان المتأثرة بالنزاعات التزاما من جانب الأمم المتحدة على نطاق المنظومة. وفي معظم الحالات، لن يعالج مجلس الأمن المسائل الإنمائية مباشرة؛ ولكن لكي ينظر المجلس في آثارها في الميدان وعلى إجراءات المجلس على حد سواء، يجب أن يكون مدركا تماما لهذه المسائل. وينبغي للمجلس أن يكون مدركا لفعالية الجهات الفاعلة في مجال التنمية في الميدان وأن يتطلع إلى تنسيق عملها مع البعثات التي يأذن بها مجلس الأمن، حيثما وجدت.

وكثيرا ما تتقاطع أنشطة حفظ السلام وبناء السلام مع التحديات الإنمائية. وتقع على عاتق عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، في أدائها لأدوارها الرئيسية، مسؤولية لا لبس فيها عن مساعدة البلدان المضيفة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بغية بناء أسس السلام والحد من احتمالات اندلاع دورة جديدة من العنف.

وعلاوة على ذلك، فإن حفظ السلام وبناء السلام ليسا نشاطين يستبعد أحدهما الآخر في حد ذاته، ولا سيما في سياق حفظ السلام. ولهذا السبب، تدعو البرازيل إلى إنشاء ولايات تجمع بين أنشطة إعادة التعمير وبناء السلام بالتوازي مع إجراءات حفظ السلام. ويمكن لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أن تضطلع بدور في أداء الأنشطة الإنسانية والعمل لصالح تعزيز المؤسسات - بما في ذلك السلطة القضائية وقوات الأمن العام - ومساعدة السلطات الوطنية في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية.

وينبغي لحفظة السلام أن يضطلعوا بدور باعتبارهم بناء سلام في مرحلة مبكرة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تظل الدول الأعضاء ملتزمة ببدء أنشطة بناء السلام وتمويلها وتحسينها باستمرار في إطار ولايات حفظ السلام، ولا سيما من خلال الأنشطة البرنامجية والمشاريع السريعة الأثر. وينبغي للمجلس

أيضا، عند الاقتضاء، أن يشجع زيادة التنسيق بين بعثات حفظ السلام والجهات الفاعلة الإنمائية ذات الصلة في الميدان.

وعلى العكس من ذلك، فإن جهود بناء السلام تسد ثغرة حرجية أثناء الانتقال من حفظ السلام وتعالج الأسباب الجذرية والمتغيرات التي يمكن أن تجعل البلد ينتكس إلى النزاع. كما أن البرامج الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز المؤسسات، التي تشكل عناصر أساسية لأهداف بناء السلام، يمكن أن تسهم في معالجة الاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة في حلقة حميدة، تدعم منع نشوب نزاعات جديدة.

وبالنسبة للبلدان التي تمر بمراحل انتقالية حرجية حيث يجري خفض قوام بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من المهم السعي إلى زيادة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها لضمان استمرار تدفق المعونة ومواءمة الأهداف الأمنية والإنمائية، مما يرسى الأساس لأنشطة ناجحة لبناء السلام. ونحن مقتنعون بأن الاستراتيجيات العسكرية أو الأمنية البحتة لن تكون قادرة على التعامل بشكل كاف مع الأغلبية الساحقة من حالات النزاع اليوم.

وبينما يبدأ المجلس النظر في طائفة أوسع نطاقا من المسائل بغية الوفاء على نحو أفضل بولايته فيما يتعلق بالسلام والأمن، مثل الفقر وعدم المساواة، يصبح من الضروري أن يكون التعاون بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى المسؤولة أساسا عن تلك المسائل أكثر انتظاما وفعالية، مع وضع المزيد من المبادئ التوجيهية وزيادة وضوحها وإتاحة فرص متابعة أكثر. ومع أخذ تلك الحثثيات في الاعتبار، من الواضح أن هناك حاجة إلى زيادة تعاون مجلس الأمن مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك زيادة التفاعل بين المجلس ولجنة بناء السلام.

وتسد لجنة بناء السلام ثغرة مؤسسية في الأمم المتحدة. وتتمثل مهمتها في أن تكون بمثابة عامل حفاز أو منسق، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لدعم الجهود الرامية إلى توطيد السلام وتعزيز التنمية في البلدان الخارجة من النزاع. وبينما شهد الدور الاستشاري للجنة بناء السلام لدى مجلس الأمن تحسينات مطردة في السنوات القليلة الماضية، يبدو أن توثيق التعاون بين هاتين الهيئتين ضروري لتفعيل نهج جديد حيال جهود السلام - نهج يعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للمنازعات. كما أن لهذا التعاون ميزة التخفيف من فجوة التمثيل في آلية الأمن الجماعي التابعة للأمم المتحدة في ضوء أن بوسع طائفة متنوعة من البلدان وعدد أكبر منها الانضمام إلى عضوية لجنة بناء السلام.

وبغية ضمان أن تؤدي لجنة بناء السلام دورا استشاريا متزايد الفائدة طوال الدورة الكاملة لعمليات السلام، من المهم أن تبدأ المحادثات بين اللجنة والمجلس بشأن أي مسألة محددة في وقت مبكر وأن تُعقد على أساس منتظم. وينطوي السلام المستدام على تطبيق نهج شامل إزاء متواليات السلام والتنمية. وفي كثير من الحالات، يمكن أن تكون معالجة ومنع الأسباب الكامنة وراء النزاع أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة من التدخلات العسكرية في مواجهة التهديدات الأمنية.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة، كاها إماندزه

نشكر رئاسة المكسيك على عقد المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم وعلى إدراج هذا الموضوع الهام في جدول أعمال مجلس الأمن.

نرى أن النزاعات في جميع أنحاء العالم لا تتحسر؛ وبدلاً من ذلك، فإن عددها آخذ في الزيادة، كما أنها تصبح أكثر شدة وتمتد لفترات طويلة بشكل متزايد. وعلى الرغم من أن عدد الوفيات الناجمة عن النزاعات آخذ في التراجع بمرور الوقت، فإننا نرى أن عدداً أكبر من البلدان يتأثر بالعنف والنزاعات اليوم أكثر من أي وقت مضى، مع زيادة ضلوع جهات من غير الدول فيها، مما قد يكون علامة على وجود دوافع جديدة محركة للنزاعات.

وتدفع هذه الحالة المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات وإيجاد سبل لمعالجة النزاعات بمزيد من الفعالية.

وفي هذا الصدد، يتطلب إيجاد حل فعال ومستدام للنزاعات وبناء السلام معالجة الأسباب الجذرية مثل التهميش وعدم المساواة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر والحرمان الاقتصادي، من بين أسباب أخرى كثيرة - وهي الدوافع الرئيسية للنزاعات، فضلاً عن جعل عمليات بناء السلام أكثر شمولاً. وعلاوة على ذلك، أصبح من الواضح أن عوامل مثل تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا تزيد من تفاقم الوضع العام.

وترحب جورجيا بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء توافق آراء سياسي جديد من أجل صون السلم والأمن عن طريق منع نشوب النزاعات قبل وقوعها، تمشياً مع مفهوم الحفاظ على السلام، الذي يؤكد حتمية معالجة جميع مراحل دورة النزاع.

وما فتئ بلدي ملتزماً منذ أمد بعيد بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية فيما يتعلق بالنزاع الذي طال أمده بين روسيا وجورجيا، والذي يعتمد على إنهاء احتلال أراضي جورجيا وتحقيق المصالحة وبناء الثقة بين المجتمعات التي مزقتها الحرب. وعلى الرغم من سلوك روسيا غير البناء في العملية برمتها، فإن جورجيا لا تدخر جهداً لتعزيز تدابير بناء الثقة وسياسة المشاركة التي تنتهجها، والتي تهدف إلى تحقيق المصالحة وحل النزاعات بالوسائل السلمية.

وقد اتخذت حكومة جورجيا خطوات جريئة، مثل تقديم مبادرة سلام بعنوان "خطوة نحو مستقبل أفضل" في عام 2018، والتي تكملها مبادرة أخرى بعنوان "الإنتاج من أجل مستقبل أفضل". وتغطي تلك المبادرات مختلف المجالات التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التجارة والتعليم والأعمال التجارية، بهدف أسمى يتمثل في تيسير الاتصالات بين المجتمعات المنقسمة، وتسهيل تبادل السلع، وتوفير فرص الحصول على التعليم الجيد، وتقاسم التقدم الذي أحرزته جورجيا مع السكان الذين يعيشون على الجانب الآخر من خط الاحتلال.

وبالإضافة إلى ذلك، شرعت حكومة جورجيا مؤخراً في عملية إنمائية شاملة على نطاق الدولة بأسرها من خلال استراتيجيتها الحكومية لإنهاء الاحتلال وحل النزاعات بالوسائل السلمية، والتي ستشرك المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية على مستوى القواعد الشعبية، والمشردين داخليا، والنساء المتأثرات بالنزاع، فضلاً عن الشركاء الدوليين. وستشمل الاستراتيجية ركيزتين من ركائز سياسة السلام التي

ننتهجها، وهما إنهاء احتلال روسيا لأراضي جورجيا، والمصالحة والمشاركة بين المجتمعات المنقسمة عبر خط الاحتلال.

ومما يؤسف له أننا نرى العكس تماما من أعمال الاتحاد الروسي - السلطة القائمة بالاحتلال - بما في ذلك إقامة حواجز مادية على طول خط الاحتلال، وتقييد حرية التنقل، والاختطاف، والاحتجاز التعسفي، والحرمان من الحياة، والتعذيب وسوء المعاملة، والتمييز العرقي، وحظر التعليم باللغة الأم، في جملة أمور. وعلاوة على ذلك، لا تسمح روسيا بأي وجود دولي في أراضي جورجيا التي تحتلها روسيا لرصد ومنع تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المناطق والأراضي المتاخمة لخط الاحتلال، الأمر الذي يتعارض بوضوح مع جهود جورجيا لتحقيق المصالحة وبناء السلام.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكننا الوفاء بالتعهد الذي قطعناه بصون السلم والأمن وتمهيد الطريق لحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة إلا من خلال التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي، فضلا عن موقف المجتمع الدولي الحازم والقائم على المبادئ. ولذلك، تؤكد جورجيا مرة أخرى التزامها القوي بتعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد.

المرفق الثالث

بيان بعثة المملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود أن أقدم منكم بالتهنئة على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأن أعرب لكم عن ثقتنا بقيادتكم الحكيمة لأعمال هذا المجلس لتمكينه من الاضطلاع بمهامه في حفظ الأمن والسلام الدوليين. إن الإقصاء ظاهرة تؤثر في حياة الملايين من البشر حول العالم الذين يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية بالغة الصعوبة فاقمتها جائحة كوفيد-19. ولهذا فإننا ممتنون لكم على عقد هذه الجلسة الهامة وطرح هذه القضية على جدول أعمال مجلسكم الموقر.

تتعلق العديد من النزاعات العنيفة اليوم بالمظالم الناشئة عن عدم المساواة والإقصاء والتمييز والتي تشكل بيئة خصبة توجب هذه النزاعات وتزيد من حدتها وتقوض إمكانية تحقيق الحلول السلمية لها وإرساء الترابط الاجتماعي. إن شعور الفرد بأنه مهمش ولا يلقى الاهتمام ممن هم حوله في المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات، قد يترتب عليه في كثير من الأحيان تأثيرات سلبية، قد تتعدى مستوى الفرد لتطال المجتمع وربما تطال مجتمعات أخرى، حيث إن الشعور بالتمييز والإقصاء وعدم التمكين قد يدفع الفرد للشعور بحالة من الإحباط الشديد الذي يمثل حالة من العدوان الموجه، نحو من يعتقد الشخص أنهم سبب في تهميشه وإقصائه. وللأسف فإن هناك العديد من الإيديولوجيات والتنظيمات التي تستغل وجود هذه الحالة من الإحباط لاستهداف استقرار المجتمعات وتماسكها.

تعد إشكالية إقصاء الشباب وعزوفهم عن المشاركة في مجالات الحياة المختلفة، من أخطر المشاكل التي تعرقل تحقيق التنمية البشرية في المجتمع، نظرا لما يترتب عليها من مخاطر، حيث تساهم هذه المشاكل في تضائل حس الانتماء لقيم الوطن والمجتمع والعالم لدى الشباب، مما يسهل عملية استقطابهم من التيارات المتطرفة، أو تبنيه لأيديولوجيات مناهضة ومناقضة لثقافته. وإيماننا من الأردن بدور الشباب في منع النزاعات، قدم الأردن خلال عضويته في مجلس الأمن في العام 2015 القرار 2250 (2015) حول الشباب والسلام والأمن. ويعد هذا القرار التاريخي اعترافا غير مسبوق بالحاجة الملحة لإشراك الشباب في تعزيز السلام ومكافحة التطرف العنيف، والدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به في منع نشوب النزاعات وحلها، وباعتباره من الجوانب الرئيسية في استدامة جهود حفظ السلام، وبناء السلام، وشموليتها، ونجاحها.

وقد أكد القرار على دور الشباب في منع النزاعات، وذلك من خلال حث الدول الأعضاء على توفير البيئة المحفزة لهم ووضع سياسات وآليات لتمكينهم من المساهمة بشكل فاعل في بناء السلام وتعزيز ثقافة السلام والتسامح واحترام الأديان. الأمر الذي يتطلب إدماج الشباب في مجتمعاتهم بشكل فاعل ومؤسسي، والنهوض بمستوى التعليم والعمل الذي يلي احتياجاتهم ويترجم أهداف التنمية المستدامة لجعل الشباب كوادرا بناء وليس أدوات هدم في المجتمعات. بهدف تأسيس جيل من الشباب الأردني فاعل بشكل إيجابي في الحياة العامة، مساهم في بناء الدولة القائمة على العدالة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، ومكمل لمسيرة التنمية المستدامة.

وقدمت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الأردن هذا العام مجموعة من التوصيات لخلق مساحة آمنة للشباب للمشاركة السياسية المنظمة والإيجابية، وخلق بيئة اقتصادية وتنموية مناسبة

لمواجهة تحديات البطالة التي تشكل قيدا كبيرا على المشاركة السياسية، إضافة إلى إيجاد نوافذ تحفيزية للإبداع والريادة في جميع مؤسسات الدولة الرسمية والخاصة والأكاديمية والمدنية.

وبهدف تعزيز الدور السياسي للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الحزبية والعامة، أوصت اللجنة بالأقل تقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 سنة عن 20 بالمائة من عدد المؤسسين لأي حزب سياسي وألا تقل نسبة المرأة عن 20 بالمائة من عدد المؤسسين وأن يكون من بين المؤسسين واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أوصت اللجنة بخفض سن الترشح ليكون 25 عاما، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز المشاركة السياسية للشباب.

لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى انتكاسة التقدم العالمي في مجال التنمية لسنوات، وألقت بحوالي 120 مليون شخص إضافي في براثن الفقر المدقع، وكشفت عن عدم المساواة العميقة والإقصاء. والآن يمنحنا التعافي من العواقب المدمرة للجائحة فرصة للتحويل لجعل مجتمعاتنا أكثر شمولاً، الأمر الذي يتطلب توفير حلول سياسية واتخاذ إجراءات للتصدي بشكل منهجي لعدم المساواة والإقصاء وإثبات أن التغيير ممكن. وتوفر خططنا المشتركة (A/75/982) خريطة طريق لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف حتى نتتمكن من إعادة بناء عالمنا بشكل أفضل. إن ارتباط الفرد بمجتمعه والمجتمع بعالمه وفق قيمنا المشتركة هو السبيل لنقادي النزاعات ومنع العنف والتطرف والحروب.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تعرب أوكرانيا عن بالغ تقديرها لمبادرة الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن بعقد هذه المناقشة الهامة، فضلاً عن امتنانها لجميع مقدمي الإحاطات على عروضهم.

ونتفق تماماً مع الفكرة القائلة بأنه لا يزال يتعين على المجلس أن يفعل الكثير إذا أردنا أن نعالج بفعالية الأسباب الجذرية للنزاع. ومن المهم للغاية إيجاد حلول مناسبة مصممة خصيصاً وكذلك تحديد الروايات المزيفة حول طبيعة نزاع أو أزمة معينة ومواجهتها بشكل فعال. وكما نلاحظ الآن، فكثيراً ما تُنشر هذه الروايات على أيدي المحرضين حتى يمكنهم تقادي المسؤولية وعرقلة التوصل إلى حل للنزاعات.

وقد أظهرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بوضوح كيف يمكن للتحديات الإنسانية أن تزيد زيادة بالغة من تعقيد جهودنا للتصدي للتهديدات التي طال أمدها. وتعدّ حالات الطوارئ الصحية وانعدام الأمن الغذائي والفقر وعدم المساواة من بين التحديات التي يمكن أن تصبح محفزات للنزاعات.

ونتفق على افتراض ورد في المذكرة المفاهيمية للمناقشة (S/2021/883، المرفق) بأن المجلس لم ينجح في معالجة الأسباب الهيكلية لمختلف أنواع العنف التي يمكن أن تصبح تهديدات للسلام والأمن الدوليين.

وأحد التفسيرات هو أننا ما زلنا مضطرين لمواجهة محاولات الفاعلين المتسببين في نشوب النزاعات، بما في ذلك هنا في مجلس الأمن، الرامية إلى تشويه جوهر حالات النزاع الناجمة عن العدوان المسلح على الدول ذات السيادة واحتلالها ومحاولة ضمها، فضلاً عن الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي.

وبينما نشاطر الرأي القائل بأن الإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم النزاعات، فإن المجلس يحتاج إلى خبرة فطنة في كل حالة نزاع أو أزمة، حيث توجد حالات تُستخدم فيها الادعاءات المتعلقة بالإقصاء ذريعة من قبل المحرض على النزاع.

فعلى سبيل المثال حاولت روسيا باستمرار، في حالة العدوان المسلح على أوكرانيا، تمويه وتبرير أعمالها العدائية بروايات مزيفة عن انتهاك الحقوق اللغوية لمجموعات معينة من الناس، وإقصاء مناطق معينة من عمليات صنع القرار، وتجاهل الحكومة المركزية للمصالح المشروعة لمناطق معينة من أوكرانيا.

إن الفقر وعدم المساواة، والخروج عن القانون والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وإقصاء وتهجير السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، وتدهور البنى التحتية وضعف فرص الحصول على الخدمات الأساسية، هي الآن نتائج النزاع في دونباس وليست الأسباب التي أدت إلى نشوبه.

ولذلك بات من المهم ضمان التحقق من المعلومات المتعلقة بالإقصاء والتهجير في حالات النزاع من قبل آليات الرصد الحكومية الدولية، بما فيها آليات الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نأسف لأن بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا لا تزال محرومة من الوصول إلى شبه جزيرة القرم ولأن بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تواجه عقبات في الجزء المحتل من دونباس.

وقد استخدم المعتدي طائفة واسعة من الأدوات للتحريض على نشوب النزاع في دونباس وزيادة تأجيجيه. وقد اعترف المجتمع الدولي على نطاق واسع بالأثر المدمر للتحريض على الكراهية وخطاب الكراهية، بما في ذلك نشر المعلومات الزائفة والمضللة وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي مواصلة معالجة تلك الجوانب إلى أن يتم التوصل إلى حل يقوم على احترام القانون الدولي.

وينبغي أيضاً النظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الأراضي المحتلة على أنه عمل متعمد من جانب السلطة القائمة بالاحتلال لتقويض احتمالات التوصل إلى حل سلمي. إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً يزداد تدهوراً بالنظر إلى استمرار السياسات القمعية ضد المواطنين الأوكرانيين، ولا سيما تثار القرم.

ويجب أن يكون واضحاً، في هذا الصدد، أن انتهاك حقوق الإنسان والمعتدي على القواعد الأساسية للقانون الدولي لا يمكن أن يكون شريكاً يعول عليه في التصدي للتهديدات والتحديات الأخرى في جميع بنود جدول أعمال الأمن العالمي.

وكما تشير المذكرة المفاهيمية عن حق:

”[إن] وجود نظام دولي قائم على سيادة القانون أمر لا غنى عنه لإيجاد عالم يعمّه السلام ويكون أكثر رخاءً وعدلاً.“ (S/2021/883، المرفق، الفقرة 10)

ولهذا السبب نحن مقتنعون بأننا نحتاج إلى مؤسسات قوية - ولا سيما مجلس الأمن - لحماية القانون الدولي، حيث يكون جميع الأعضاء مسؤولين ومساهمين موثوقين في صون النظام الدولي القائم على القواعد والقيم.